

رنى سعرتى

استمرار إنخفاض احتياطي مصرف لبنان قد يؤدي إلى تآكل الثقة في النظام المالي

بدأت تطرح علامات استفهام حول خطورة التراجع في احتياطيات مصرف لبنان في الأونة الأخيرة. ورغم أن حجم الاحتياطي لا يزال كبيراً، إلا أن الحاجة إلى وقف التزلف في وقت مبكر تبدو حيوية لتقادي الأسوأ. أكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أنّ البنك المركزي لديه القدرة على تغطية استحقاقات الدولة بالعملات الأجنبية للعامين 2019 و 2020، ولا حاجة حالياً للقيام بإصدارات جديدة، مما يؤكد أنّ لبنان لن يتخلّف عن سداد ديونه ولن يكون هناك حاجة لإعادة هيكلتها. لكنّ قدرة مصرف لبنان واستعداده لتلبية احتياجات الدولة الآخذة في الارتفاع في مقابل تفاقم عجزها المالي، لن تكون مجانية ومن دون عوارض جانبية. فاحتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية آخذ بالتراجع منذ نيسان 2018 حيث بلغ في كانون الثاني 2018 حوالي 43,821 مليار دولار وانخفص في كانون الاول الى 40,115 مليار دولار. اي انه تراجع في العام 2018 حوالي 3,706 مليارات دولار. (وفقاً لأرقام مصرف لبنان). وقد وصل احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية في اواخر آذار 2019 الى 39,012 مليار دولار. ورغم انه ما زال رقماً كبيراً، إلا انه تراجع اكثر من مليار دولار في الاشهر الثلاثة الاولى من 2019. وكان احتياطي مصرف لبنان قد تراجع في أيار الماضي بعد أن سند المركزي استحقاقات سندات يوروبوند بقيمة 650 مليون دولار، في حين تستحق في تشرين الثاني 2019 سندات يوروبوند بقيمة مليار و 250 مليون دولار، وبقيمة 2,5 مليار دولار في العام 2020. بالإضافة إلى ذلك، بلغ مجموع الاحتياطي الخارجي لمصرف لبنان، بما فيه الذهب، 50,918 مليار دولار (حتى نهاية آذار 2019)، لكن المركزي يلبي في المقابل المطلوبات الأجنبية للبنوك والمقدّرة بحوالي 60 مليار دولار، رغم أن جزءاً كبيراً منها لديه آجال استحقاق طويلة. في النتيجة، ان إجمالي احتياطيات مصرف لبنان تخوله تلبية استحقاقات الدولة في حال لم تستطع الأخيرة إصدار سندات جديدة. لكنّ هذا العبء الذي يتحمله مصرف لبنان عن الدولة، منفرداً هذه المرّة، بعدما جبّ المصادر أي التزام للمساهمة في خفض كلفة خدمة الدين العام، سيكبدّه في المقابل أضراراً عدّة، أولّها استمرار انخفاض احتياطيه من العملات الأجنبية والذي قد يؤدي إلى تآكل الثقة في النظام المالي وفقاً لما ذكرته وكالة «فيتش» في تقريرها الأخير، والى خفض تصنيف لبنان مع ارتفاع حصة البنك المركزي من الدين العام.

مخايل

في هذا الإطار، قال الخبير الاقتصادي مروان مخايل إن خروج الأموال من البلد هو من دون شك مؤشر على تآكل الثقة في البلد، لكنه لفت لـ«الجمهورية» إلى أن احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية بدأ في الارتفاع إلى المستويات الحالية بعد العامين 2009 - 2010 عندما بدأ ميزان المدفوعات يسجل فوائض كبيرة، مشيراً إلى أن الاحتياطي قبل تلك الفترة كان في حدود 20 إلى 22 مليار دولار فقط، «وكان النظام المالي فعالاً». وشدد مخايل على أن احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية ما زال كبيراً، رغم تراجعه، وذلك مقارنة مع دول أخرى مثل مصر على سبيل المثال، التي تتمتع باقتصاد ضخم، ويبلغ احتياطها من العملات الأجنبية حوالي 40 مليار دولار فقط. فيما أكد أن احتياطي مصرف لبنان ما زال كافياً لترسيخ الثقة بالنظام المالي، قال إن الثقة مفقودة بالحكومة وقدرتها على حل مشكلة تنامي الدين العام، «ولهذا السبب تعتبر الموازنة التي تتم مناقشتها حالياً، ركناً أساسياً لاسترجاع ثقة المستثمرين في البلد». ورأى «أنه في حال توصلتنا مع نهاية العام إلى نسبة عجز بحدود 8,5 في المئة، فإن تلك الخطوة الإيجابية هي التي ستؤمن لنا أموال «سيدر»، التي بدورها ستساهم في عودة الثقة للمستثمرين وبالتالي دعم النمو الاقتصادي». وقال مخايل إن التصريحات التي أدلّ بها في الفترة الماضية بعض السياسيين حول المهل والأشهر القليلة التي يملكها لبنان قبل الانهيار، أدّت إلى زرع الخوف وزعزعة الثقة في البلاد وفي النظام المالي،

علمًأ انها مغلوطة وغير دقيقة وقد ظهر ذلك جليًأ بوردًا على سؤال، أكد ان استمرار تراجع احتياطي مصرف لبنان من العملات الاجنبية ليس سلبيًأ على المدى القصير او المتوسط، لكنه قد يتحول في حال استمراره على المدى البعيد، الى مؤشر سلبي حتماً، «لأنه لا يمكن الاستمرار في ظل العجوزات المسجلة في ميزان المدفوعات منذ حوالي 7 سنوات، حيث ان حجم خروج الاموال من البلد هو اكبر من حجم الاموال الواردة، وبالتالي لا يمكن الاستمرار على هذا النحو على المدى البعيد».

سويد

من جهته، قال الخبير الاقتصادي د. مازن سويد انه عند تسجيل ميزان المدفوعات فائضاً، يكون احتياطي مصرف لبنان من العملات الاجنبية مرتفعاً، ومع تسجيل ميزان المدفوعات عجزاً تكون الاحتياطيات متراجعة. وأوضح لـ«الجمهورية» ان العجز في ميزان المدفوعات يغطيه مصرف لبنان. وطالما ان هذا العجز مستمر، فإن احتياطي مصرف لبنان سيستمر في التراجع. وبالنسبة للتداعيات، أشار سويد الى ان استمرار تراجع احتياطي مصرف لبنان من العملات الاجنبية، سيؤدي الى عدم قدرة البنك المركزي في المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة من خلال تدخله في السوق وضخ الاموال. وفيما لفت الى ان حجم احتياطي مصرف لبنان ما زال كبيراً، شدد على ان عدم معالجة المشكلة في بدايتها لا يعني انها لن تتفاقم. واعتبر سويد ان إقرارات موازنة 2019 بسرعة في مجلس النواب، هو الحد الأدنى المطلوب اليوم، لأن السياسة النقدية لم تعد قادرة وحدها على حمل وزر الاقتصاد كله. لافتاً الى ان أي نسبة عجز في الموازنة تفوق 8 في المئة، ستكون مؤشراً سيئاً جداً. وختم: في حال لم يكن هناك أي إصلاح مالي جذري وجدي في التعاطي مع الوضع الاقتصادي، فإن تصنيف لبنان متوجه نحو التحفيض

احتياطي العملات الأجنبية بما فيه الذهب	مجموع الاحتياطي الخارجي	الموسم
43,821 مليون دولار	56,208 مليون دولار	كانون الثاني 2018
43,813 مليون دولار	55,983 مليون دولار	شباط 2018
43,863 مليون دولار	56,083 مليون دولار	آذار 2018
43,366 مليون دولار	55,504 مليون دولار	نيسان 2018
45,723 مليون دولار	57,751 مليون دولار	أيار 2018
44,610 مليون دولار	56,147 مليون دولار	حزيران 2018
44,868 مليون دولار	56,107 مليون دولار	تموز 2018
43,999 مليون دولار	55,125 مليون دولار	آب 2018
43,972 مليون دولار	54,885 مليون دولار	ايلول 2018
43,598 مليون دولار	54,837 مليون دولار	تشرين الاول 2018
41,328 مليون دولار	52,605 مليون دولار	تشرين الثاني 2018
40,115 مليون دولار	51,885 مليون دولار	كانون الاول 2018
39,722 مليون دولار	51,926 مليون دولار	كانون الثاني 2019
39,331 مليون دولار	51,561 مليون دولار	شباط 2019
39,012 مليون دولار	50,918 مليون دولار	آذار 2019

(المصدر: مصرف لبنان)

حتماً